

Distr.: General  
31 August 2018  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والثلاثون

١٠-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

البند ٦ من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل\*

بنغلاديش

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية،  
والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

\* لم تحرر هذه الوثيقة رسمياً قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-14414(A)



\* 1 8 1 4 4 1 4 \*

## ملاحظات إضافية من بنغلاديش بشأن التوصيات التي تلقتها من الدول الأطراف في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٨

مجموع التوصيات المتلقاة - ٢٥١

المقبولة - ١٧٨

المحاط بها علماً - ٧٣

### التي أُرجى تحديد الموقف بشأنها وقُبِلت الآن من دون أي تعليق (٨)

١٩-١٤٨ و ٣-١٤٨ و ١٣-١٤٨ و ١٤-١٤٨ و ١٥-١٤٨ و ١٨-١٤٨ و ١٩-١٤٨  
٢-١٤٨ و ٢٢-١٤٨

١- 'أحيط علماً' في بداية الأمر بالتوصية رقم ٢-١٤٨ التي قدمتها مدغشقر، وتجلى هذا الموقف في مشروع تقرير الفريق العامل. غير أن وفد بنغلاديش قرر، مباشرة قبل اعتماد مشروع تقرير الفريق العامل، أن 'يرجى تحديد الموقف' بشأن هذه التوصية. وقد نظرت بنغلاديش الآن في التوصية باعتبارها مرجأة وتقبلها في نهاية المطاف من دون أي تعليقات.

### التوصيات التي أُرجى تحديد الموقف بشأنها وقُبِلت الآن مع التعليقات (٣)

١٢-١٤٨ و ٤-١٤٨ و ٦-١٤٨

١٤٨-٤- لا يحدد دستور بنغلاديش أي جماعات معينة من الأقليات أو مجتمعات في البلد أو يعترف بها بوصفها "شعوباً أصلية". وفي الواقع، يُعتبر جميع مواطني هذا البلد سكان أرضه الأصليين. ولكن دستور بنغلاديش يعترف بمختلف الجماعات الإثنية التي تعيش في البلد ويعتبرها 'أقليات إثنية'. وتنص المادة ٢٣ (ألف) من الدستور على أن الدولة تتحمل مسؤولية حماية وتنمية الثقافة والتقاليد المحلية الفريدة للمجتمعات القبلية والإثنية. وسنت الحكومة قانون المؤسسات الثقافية للمجتمعات الإثنية الصغيرة لعام ٢٠١٠ لصون وتعزيز ثقافة جميع المجتمعات الإثنية التي تعيش في مناطق التلال والأراضي المنبسطة وتراثها ولغتها وممارساتها الدينية وأسلوب حياتها التقليدي. وأنشئ عدد من المعاهد الثقافية المتخصصة المعنية بالمجتمعات الإثنية الصغيرة في مواقع مختلفة لصون وتعزيز ثقافة الأقليات الإثنية وتراثها وتقاليدها. وعلاوة على ذلك، اتخذت تدابير خاصة لتوفير التعليم قبل الابتدائي باللغات الأم لمختلف المجتمعات الإثنية.

١٤٨-٦- تقبل بنغلاديش التوصية بمواصلة جهودها لتعزيز قدرات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ولكن التوصية تشير كذلك إلى 'مكتب أمين المظالم المنشأ حديثاً'، وهذه مسألة غير صحيحة في الواقع.

١٤٨-١٢- لا يتضمن نظام بنغلاديش القانوني أي مصطلح، مثل 'الاختفاء القسري'. ويعرّف نظام بنغلاديش للعدالة الجنائية جرائم مثل 'الاختطاف' و'الخطف' تعريفاً جيداً. ويُعالج

بموجب أحكامنا القانونية الحالية أي انتهاك للقانون يرتكبه أي شخص، بمن في ذلك موظفو إنفاذ القانون. ولا تُمنح الحصانة لأي شخص على أساس منصبه أو وضعه.

## تعليقات على توصيات أُحيط بها علماً

### التوصيات التي أُرجم تحديد الموقف بشأنها وأُحيط الآن بها علماً

١٤٨-١- بنغلاديش طرف في ثمانية من أصل تسعة صكوك أساسية لحقوق الإنسان. ولا تزال بنغلاديش ملتزمة بتنفيذ الصكوك التي انضمت إليها، وما فتئت تتخذ التدابير القانونية والمؤسسية اللازمة لذلك. وترى بنغلاديش أن التصديق على ما تبقى من صكوك حقوق الإنسان سيتطلب مواصلة الجهود الوطنية لوضع إطار قانوني متنسق وبناء القدرات المؤسسية لوكالات تنفيذه والتوافق في الآراء بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة.

١٤٨-٢١- رفعت الحكومة بالفعل الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية من ٧ إلى ٩ سنوات من خلال تعديل قانون العقوبات لعام ١٨٦٠. وستجرى تعديلات أخرى عندما يحصل توافق في الآراء بين الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما فيها وكالات إنفاذ القانون.

### التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (٥)

التوصيتان ١٤٨-١٦ و ١٤٨-١٧ (أُرجم تحديد الموقف بشأنهما وأُحيط الآن بهما علماً) والتوصيات ١٤٩-٥ و ١٤٩-٦ و ١٤٩-٥٢ (أُحيط بها علماً في أيار/مايو ٢٠١٨)

٢- لا توافق بنغلاديش على الموقف المتمثل في أن حالات 'الإعدام خارج نطاق القضاء' أو 'الاختفاء القسري' تحدث بشكل متكرر في البلد. وفي الواقع، لا يتضمن نظام بنغلاديش القانوني أي مصطلح مثل 'الاختفاء القسري'. وكثيراً ما يشار إلى جرائم مثل 'الاختطاف' و'الخطف'، المعرفة على نحو جيد في نظام بنغلاديش للعدالة الجنائية، على أنها 'اختفاء قسري' لدوافع خفية. ويُعالج بموجب أحكامنا القانونية الحالية أي انتهاك للقانون يرتكبه أي شخص، بمن في ذلك موظفو إنفاذ القانون. ولا ينص القانون على منح أي نوع من الحصانة لموظفي إنفاذ القانون في حالة ارتكابهم لأي انتهاكات لقانون العقوبات. وعملاً أيضاً بالتوصية التي تلقتها بنغلاديش خلال الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، سنت الحكومة قانون "منع" التعذيب والوفاة خلال الاحتجاز الصادر في عام ٢٠١٣. وبموجب هذا القانون، يعاقب أي شخص يدان بارتكاب جريمة التعذيب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن خمس سنوات مع غرامة. وفي حالة حدوث وفاة بسبب التعذيب، يعاقب الشخص المدان بالسجن المشدد مدى الحياة مع غرامة. ويخول هذا القانون للضحية تقديم شكواه مباشرة إلى رئيس الشرطة أو إلى محكمة. ويجدد إجراءات حماية أصحاب الشكاوى والشهود. وبموجب هذا القانون، يحق أيضاً لضحية التعذيب (أو أسرته) الحصول على تعويض.

## قضايا المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين/الحقوق الجنسية (١١)

التوصيات ٢٥-١٤٩ و ٢٦-١٤٩ و ٢٧-١٤٩ و ٢٨-١٤٩ و ٢٩-١٤٩  
و ٣٠-١٤٩ و ٣١-١٤٩ و ٣٢-١٤٩ و ٣٣-١٤٩ و ٥٣-١٤٩ و ٥٥-١٤٩

٣- تُعتبر قضية حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين مسألة دينية واجتماعية وثقافية وأخلاقية بالنسبة لبنغلاديش. ولدى معالجة هذه المسألة، تأخذ الحكومة في الاعتبار آراء غالبية الشعب وتطلعاتها ومشاعرها ومعتقداتها الدينية. وتلتزم الحكومة بكفالة أعمال حقوق جميع المواطنين. ولا نرى داعياً لإنشاء مجموعة جديدة من الحقوق، التي لا تحظى بالقبول عالمياً باعتبارها حقوقاً.

### عقوبة الإعدام (١١)

التوصيات ٣-١٤٩ و ٤-١٤٩ و ٣٦-١٤٩ و ٣٧-١٤٩ و ٣٨-١٤٩  
و ٣٩-١٤٩ و ٤٠-١٤٩ و ٤١-١٤٩ و ٤٢-١٤٩ و ٤٣-١٤٩ و ٤٤-١٤٩  
(أُحيط بها علماً في أيار/مايو ٢٠١٨)

٤- لا تزال عقوبة الإعدام في بنغلاديش شكلاً ساري المفعول من أشكال العقاب والردع فيما يتعلق بأخطر وأفظع الجرائم. غير أنه تتاح مستويات متعددة من الحماية قبل تنفيذها في نهاية المطاف. إن أي حكم بعقوبة الإعدام يُحال تلقائياً إلى الشعبة الخاصة في المحكمة العليا لتأييده. ويحج للطرف المعني، حتى بعد تأييد الحكم، أن يقدم طلباً لاستئنافه أو إعادة النظر فيه أو مراجعته إلى شعبة الاستئناف وأن يلتمس في الأخير العفو الرئاسي. وحتى الآن، لم تتخذ الحكومة أي قرار بإلغاء عقوبة الإعدام أو تأجيل العمل بها أو تعليقه. غير أنها تستعيز تدريجياً عن عقوبة الإعدام بأشكال أخرى من العقوبة، مثل السجن مدى الحياة.

### التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية (٢)

التوصيتان ١٢-١٤٩ و ١٣-١٤٩

٥- بنغلاديش طرف في ٣٣ اتفاقية لمنظمة العمل الدولية، بما في ذلك ٧ اتفاقيات أساسية، وتواصل الحكومة، إلى جانب الشركاء الدوليين والمحليين، تنفيذ الالتزامات الرامية إلى كفالة حقوق العمال. وتعتبر بنغلاديش أهمية كبيرة لقضايا حقوق العمال وضمان البيئة اللائقة في مكان العمل والقضاء على عمل الأطفال وكفالة حقوق العمال المنزليين، وأحرزت بالفعل تقدماً ما فتى يتزايد في هذه المجالات. وستنظر الحكومة في مسألة التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة في الوقت المناسب.

## التصديق على البروتوكولات الاختيارية للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية مناهضة التعذيب (٨)

التوصيات ١-١٤٩ و ٢-١٤٩ و ٧-١٤٩ و ٨-١٤٩ و ٩-١٤٩ و ١٠-١٤٩ و ١١-١٤٩ و ٢١-١٤٩

٦- تعترف حكومة بنغلاديش (المشار إليها فيما يلي بعبارة "الحكومة") بأهمية البروتوكولات الاختيارية الملحق بالصكوك الأساسية لحقوق الإنسان والتي تسمح للأفراد بتقديم شكاوى مباشرة إلى هيئات المعاهدات المعنية، وصدقت، في هذا الصدد، على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ولكن الحكومة تعتقد أيضاً أنه، قبل السماح بتقديم هذه البلاغات مباشرة، يجب أن نعتمد قدرأ مرضياً من التشريعات وخطط العمل والاستراتيجيات الوطنية لضمان التنفيذ السليم للالتزامات التعاقدية الحالية. ونعتقد أن الخطوة الأولى لمعالجة الشكاوى الفردية هي إنشاء آليات وطنية مناسبة وتعزيزها. ولدنا بالفعل عدة آليات، منها اللجان المواضيعية التي أنشأتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت وزارة شؤون المرأة والطفل خلية مركزية لمعالجة قضايا العنف ضد النساء والأطفال، تشرف عليها لجنة تنسيق مشتركة بين الوزارات لمنع العنف ضد النساء والأطفال مؤلفة من ١٥ عضواً. وتوجد خليتان مماثلتان في إدارة شؤون المرأة والمنظمة الوطنية للمرأة. ويتمثل الدوران الرئيسيان للخلية المركزية في تلقي الادعاءات والإحصاءات المتعلقة بالعنف ضد النساء والأطفال وفي متابعة التدابير التصحيحية والقانونية من خلال الهيئات المناسبة.

٧- وأنشأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في بنغلاديش لجاناً مواضيعية لمعالجة الشكاوى أو الادعاءات المتعلقة بانتهاكات محددة لحقوق الإنسان. ونعتقد أن تعزيز فعالية الآليات والمؤسسات الوطنية هو أكثر الطرق فعالية لمعالجة الشكاوى الفردية بشأن قضايا حقوق الإنسان.

## التصديق على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والحقوق المدنية للاجئين الروهينجا (٨)

التوصيتان ٢٣-١٤٨ و ٢٤-١٤٨ (أرجى تحديد الموقف بشأنهما وأحيط بهما علماً في وقت لاحق) والتوصيات ١٤-١٤٩ و ١٥-١٤٩ و ١٦-١٤٩ و ١٧-١٤٩ و ٥١-١٤٩ و ٦٠-١٤٩ (أحيط بها علماً في أيار/مايو ٢٠١٨)

٨- رغم أن بنغلاديش ليست طرفاً في اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها واتفاقية عام ١٩٦١ المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية، فقد التزمت على الدوام بالمبادئ الأساسية لنظام الحماية الدولية، بما فيها مبدأ عدم الإعادة القسرية. وما فتئت بنغلاديش تستضيف على مدى ثلاثة عقود مشردين من مواطني ميانمار،

وقد لجأ في الوقت الراهن أكثر من ١,١ مليون شخص من الروهينجا من ميانمار إلى بنغلاديش. وتوفر لهم بنغلاديش جميع أنواع الضروريات الأساسية بمساعدة من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. ويتاح التعليم غير النظامي للأطفال والشباب منهم.

### حقوق الشعوب الأصلية (٣)

التوصيات ١٤٩-٥٧ و ١٤٩-٥٨ و ١٤٩-٥٩

٩- لا يحدد دستور بنغلاديش أي جماعات معينة من الأقليات أو مجتمعات في البلد أو يعترف بها بوصفها "شعوباً أصلية". وفي الواقع، يُعتبر جميع مواطني هذا البلد سكان أرضه الأصليين. ولكن دستور بنغلاديش يعترف بمختلف الجماعات الإثنية التي تعيش في البلد ويعتبرها 'أقليات إثنية'. وتنص المادة ٢٣ (ألف) من الدستور على أن الدولة تتحمل مسؤولية حماية وتنمية الثقافة والتقاليد المحلية الفريدة للمجتمعات القبلية والإثنية.

### الاغتصاب الزوجي (٤)

التوصية ١٤٨-٢٠ (أرجئ تحديد الموقف بشأنها وأحيط بها علماً في وقت لاحق) والتوصيات ١٤٩-٢٤ و ١٤٩-٣٥ و ١٤٩-٥٦ (أحيط بها علماً في أيار/مايو ٢٠١٨)

١٠- يكفل دستور بنغلاديش للمرأة المساواة في الحقوق في جميع قطاعات الدولة ومجالات الحياة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، يعترف دستور بنغلاديش بأنه يلزم وضع إجراءات العمل الإيجابي للنهوض الشامل بالمرأة في المجتمع. وقد صيغت 'خطة عمل وطنية لمنع العنف ضد النساء والأطفال للفترة (٢٠١٣-٢٠٢٥)' لمعالجة الفوارق بين الجنسين واتخاذ تدابير لمكافحة التمييز الجنساني من خلال أنشطة قانونية واجتماعية واقتصادية. وتنص السياسة الوطنية للنهوض بالمرأة التي اعتمدت في عام ٢٠١١ على زيادة مستوى مشاركة المرأة في سوق العمل وعلى تكافؤ الفرص في مكان العمل والمساواة في الأجور. وينص قانون العمل لعام ٢٠٠٦ على تهيئة بيئة لائقة للعمل وعلى الحق في الانضمام إلى النقابات وتدابير الحماية الاجتماعية ويكفل، وهذا الأهم، المساواة بين المرأة والرجل في الأجر لقاء العمل المتساوي القيمة. غير أن نظام بنغلاديش القانوني الحالي لا يعترف بالاغتصاب الزوجي. وفي الوقت الراهن، لا تتوافر في البلد الظروف الاجتماعية اللازمة لإدخال مصطلح من هذا القبيل في نظام بنغلاديش القانوني.

سحب التحفظ على المادتين ٢ و ١٦-١ (ج) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١)

التوصية ١٤٩-١٨

١١- جرى النظر سابقاً في مسألة سحب التحفظ الحالي على المادتين ٢ و ١٦-١ (ج) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وطُلب إلى لجنة صياغة القوانين في

بنغلاديش مراجعة الأسس الموضوعية للتحفظ وتقديم التوصيات اللازمة. ورأت اللجنة أن يُتخذى ببلدان إسلامية أخرى "وأن تسحب حكومة بنغلاديش تحفظها على المادتين ٢ و١٦-١٧ (ج) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. غير أنه ينبغي أن تطبق بنغلاديش أحكام هاتين المادتين وفقاً لدستورها وقوانينها الحالية". وقد أحاطت الحكومة علماً بالتوصيات وستنظر في مسألة قبولها بعد إجراء مشاورات واسعة مع العديد من الجهات صاحبة المصلحة ترمي إلى تحقيق توافق في الآراء بين مختلف شرائح المجتمع، بما في ذلك الأقليات.

### أحكام قانون تقييد زواج الطفل الخاصة (٥)

التوصيات ١٤٨-٧ و١٤٨-٨ و١٤٨-١٠ و١٤٨-١١ (أرجى تحديد الموقف بشأنها وأُحيط بها علماً في وقت لاحق) والتوصية ١٤٩-٣٤ (أُحيط بها علماً في أيار/مايو ٢٠١٨)

١٢- يشكل القضاء على زواج الأطفال إحدى الأولويات القصوى لحكومة بنغلاديش. وقد تعهد معالي رئيس الوزراء بالقضاء على زواج الفتيات اللواتي تقل أعمارهن عن ١٥ سنة وبتقليص معدل زواج الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٨ سنة بالثلث بحلول عام ٢٠٢١، والقضاء نهائياً على زواج الأطفال بحلول عام ٢٠٤١. واتخذت الحكومة عدداً من المبادرات القانونية والاجتماعية والاقتصادية لمنع زواج الأطفال. ونص قانون تقييد زواج الطفل لعام ٢٠١٧ على إنشاء لجان لمنع زواج الأطفال على الصعيد الوطني والاتحادي وعلى صعيد المقاطعات والأوبازيلات تضم مسؤولين حكوميين وممثلين محليين للقطاع العام ومسؤولين غير حكوميين وممثلين للمجتمع المدني.

١٣- ويحدد قانون تقييد زواج الطفل لعام ٢٠١٧، الحد الأدنى لسن الزواج في ٢١ سنة للذكور و ١٨ سنة للإناث. ولكن، وبالنظر إلى الواقع الاجتماعي - الاقتصادي، وُضع حكم خاص يميز زواج من يقل عمره عن الحد الأدنى للزواج إذا كان ذلك في مصلحته، وذلك تحت إشراف المحكمة وبموافقة الوالدين أو الوصي. ولا ينطبق هذا الحكم على حالات الزواج بالإكراه وبسبب الاغتصاب وعن طريق الاختطاف. وحتى الآن، لم يجر الاحتجاج قط بشرط "الظروف الخاصة". وسيحدد مشروع القواعد الإجرائية، الجاري وضعه، خطوات لمنع إساءة استعمال شرط "الظروف الخاصة" الوارد في قانون تقييد زواج الطفل لعام ٢٠١٧.

توجيه دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان والاستجابة لطلباتهم (٢)

التوصيتان ١٤٩-١٩ و١٤٩-٢٠ (أُحيط بهما علماً في أيار/مايو ٢٠١٨)

١٤- تتعاون بنغلاديش على نحو كامل مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وردت بشكل إيجابي في معظم الحالات على طلباتها لإجراء زيارات إلى البلد. وقد زار بعض المقررين الخاصين بنغلاديش في السنوات الأخيرة. ولا يزال بعض الطلبات قيد النظر. وتعكف الحكومة

على تحديد مواعيد لزيارة بعض المقررين الخاصين تناسب الطرفين. وترى بنغلاديش أن توجيه دعوة دائمة ليس السبيل الوحيد لكفالة التعاون الكامل مع الإجراءات الخاصة.

### تعزير قدرات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (٣)

التوصية ١٤٨-٥ (أرجئ تحديد الموقف بشأنها وأُحيط بها علماً في وقت لاحق) والتوصيتان ١٤٩-٢٢ و ١٤٩-٢٣ (أُحيط بهما علماً في أيار/مايو ٢٠١٨)

١٥- تلتزم بنغلاديش بتعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بوصفها مؤسسة فعالة ومستقلة. وقد زادت حكومة بنغلاديش على مر السنوات ما تخصصه من التمويل لهذه اللجنة بنسبة ١٧٢ في المائة. ويُحوّل التمويل المخصص للجنة مباشرة إلى حسابها المصرفي. ولا تتدخل الحكومة مطلقاً في طريقة إنفاق اللجنة لتلك الأموال. وتنظر حكومة بنغلاديش أيضاً في مسألة تعزيز القدرات البشرية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال إنشاء ٩٣ منصباً إضافياً وتوفير المزيد من الموارد للدعم اللوجستي. وترى بنغلاديش أن بناء قدرات اللجنة على جميع الصعد سيفضي في نهاية المطاف إلى تحولها إلى هيئة وطنية قادرة تماماً على رصد حقوق الإنسان وتمثل لمبادئ باريس.

### حرية التعبير (٦)

التوصيات ١٤٩-٤٥ و ١٤٩-٤٦ و ١٤٩-٤٧ و ١٤٩-٤٨ و ١٤٩-٤٩ و ١٤٩-٥٠ (أُحيط بها علماً في أيار/مايو ٢٠١٨)

١٦- لحماية المواطنين من الجرائم الرقمية/السيبرانية، سنت بلدان عديدة قوانين للحماية من الجريمة الرقمية أو الإلكترونية. وقد سنت حكومة بنغلاديش في وقت سابق القانون المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام ٢٠٠٦، الذي جرى تعديله لاحقاً في عام ٢٠١٣. ويتوافق القانون على نحو كامل مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادتان ٢١ و ٢٢)، في الحالات التي يحظر فيها التحريض على العنف باسم حرية التعبير.

١٧- وبالنظر إلى التغير الدائم لطبيعة التهديدات السيبرانية والتشهير وغيره من أشكال إساءة استخدام المجرمين للمجال السيبراني، فقد وضعت حكومة بنغلاديش مشروع قانون الأمن الرقمي لعام ٢٠١٨. وقُدّم مشروع القانون إلى البرلمان، الذي أوصت لجنته الدائمة الحكومة بأن تعالج شواغل وسائط الإعلام، بعد تمحيصها له. وبالتالي، أُتخذت مبادرات لإجراء المزيد من المشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم رؤساء تحرير مختلف وسائط الإعلام. وبعد دخول مشروع قانون الأمن الرقمي حيز النفاذ، سوف يجري حذف المواد ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٦٦ من القانون المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام ٢٠٠٦.

١٨- وتعترف حكومة بنغلاديش بدور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني النشط في تعزيز بيئتها الديمقراطية والدفع قُدماً بأهدافها الاجتماعية - الاقتصادية. ولتوفير إطار قانوني واضح المعالم وشفاف لكفالة عمل المنظمات غير الحكومية بفعالية، سنت الحكومة قانون تنظيم



التبرعات الأجنبية لدعم (الأنشطة التطوعية) لعام ٢٠١٦. ويوحد هذا القانون مجموعة من القوانين والقواعد المتناثرة والمتفرقة التي كانت تستخدم في السابق لتوجيه الأنشطة التطوعية الممولة من الخارج التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية. وخضع مشروع القانون لمشاورات واسعة النطاق بين الجهات صاحبة المصلحة شاركت فيها المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وبموجب القانون الجديد، أصبح تسجيل المنظمات غير الحكومية إلزامياً لحصولها على التبرعات الأجنبية. وقد أنيطت بمكتب شؤون المنظمات غير الحكومية التابع لمكتب رئيس الوزراء مسؤولية تسهيل العملية. ويخول القانون للمنظمات غير الحكومية تكوين اتحادات لخدمة مصالحها الجماعية وتعزيز التعاون مع الحكومة. ويتضمن أيضاً تعليمات لمكتب شؤون المنظمات غير الحكومية بالموافقة في غضون ٢٤ ساعة على عمل المنظمات غير الحكومية والأفراد أثناء الكوارث أو حالة الطوارئ وبعدها. وستضع الحكومة قواعد لتنفيذ هذا القانون، وعند الاقتضاء، لتوضيح مختلف أحكامه.

## الحصول على التثقيف الجنسي والاستفادة بالمجان من خدمات الصحة الإنجابية الملائمة (٢)

التوصية ١٤٨-٩ (أرجئ تحديد الموقف بشأنها وأُحيط بها علماً في وقت لاحق)  
والتوصية ١٤٩-٥٤ (أُحيط بها علماً في أيار/مايو ٢٠١٨)

١٩- لقد حددت الاستراتيجية الوطنية لصحة المراهقين للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠ طبيعة الصحة الجنسية والإنجابية. إن ضمان الحصول على التثقيف الجنسي والصحة الإنجابية مسألة اجتماعية - قانونية، وسيجري استحداث هذه الخدمات وفقاً للإطار القانوني والاجتماعي والثقافي المناسب.